

# إئتلاف النقابة تنتفض

## مشروع ورقة الفرع السادس

يتألف الفرع السادس من المهندسين/ات الموظفين/ات والمتعاقدين/ات في الدولة والبلديات والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة. وينتسب إليه حكماً المهندسون/ات الموظفون/ات المتعاقدون/ات في الدولة والبلديات والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة والمجالس المختلفة التابعة للدولة من مختلف الاختصاصات. (المادة 6-1 من النظام الداخلي للنقابة) هو من الفروع التي تحتاج إلى الكثير من الدعم ويحتمل إضافة العديد من الأفكار التنظيمية التي تساعد في تنمية وتطوير هذا الفرع. وكون هذا الفرع هو كذلك معنياً بالتراخيص، وتصنيف المناطق وهو الأمر الذي تساهم فيه النقابة كذلك، بالتالي هذا الفرع لديه الكثير من التحديات والفرص.

شؤون وحقوق:

- تصحيح وضع المهندسين/ات والمتعاقدين/ات واعتماد السلسلة والتقييم الوظيفي في تجديد العقود. لـ أساس في التمييز وخاصة إذا ما تم توحيد التقديمات الاجتماعية لكافة اللبنانيين، مع ضرورة إعطاء أولوية للمتعاقدين/ات في الوظائف في حال فتح باب التوظيف شرط النجاح في امتحانات مجلس الخدمة.
- توقيف التوظيف العشوائي في الدولة للمهندسين/ات.
- تحديد موقف النقابة إذا قررت الدولة أن تكون الطبابة للفئة الثالثة درجة ثانية في الإستشفاء.
- دراسة أوضاع المهندسين/ات العاملين/ات في وزارة المهجرين وصندوق المهجرين، وأيضاً مجلس الجنوب ومجلس الإنماء والإعمار، والتأكد من نقلهم إلى مراكز تتناسب مع خبراتهم واختصاصهم.
- إعادة حق المهندسين/ات العاملين/ات في القطاع العام عبر منحهم علاوة اختصاص.
- العمل على تصنيف جميع الأراضي غير المنظمة، ودراسة التصنيفات السابقة عبر إنشاء ورشات عمل مع البلديات، وبالتالي ترتيب جميع الأراضي اللبنانية بما يتناسب مع الخطة الشاملة الأراضي، والمخططات التوجيهية.

رقابة وتطوير:

- تفعيل دور المجلس التأديبي.
- تفعيل دور التفتيش / تحديث آليات التفتيش، إيجاد تقنيات جديدة عبر التوعية والطرق غير المباشرة عوضاً عن البات الإنذار.
- تفعيل المجلس التأديبي داخل نقابة المهندسين للبت بأمور ومشاكل المهندسين/ات ووضع الية للشكاوى تمكن المواطن من الشكاوى على المهندس بحال وجود أي خطأ او تقصير.
- إجراء ندوات وتدريبات مكثفة تعمل على بناء القدرات، وصقل المهارات وخاصة في مواضيع التطوير ومكننة الإدارة العامة.
- تكريس حق الوصول إلى المعلومات عبر العمل على إصدار قرار تكون فيه النقابة مخولة بالحصول على كافة الخرائط التي تصدر في القوانين ومشاركتها، عبر مكتبة الكترونية تقوم النقابة بتجهيزها لهذه الغاية.

- اعتماد لامركزية المعلومات وتوسيع وتحديد صلاحيات رؤساء المصالح في المناطق لتسهيل الوصول إليها.
- المشاركة الفعالة في القضايا التي لديها بعد وطني، و مواضيع الشأن العام.
- إلزام مشاركة رأي النقابة المهني.

## التشريع:

- أخذ رأي النقابة (الجهة المناسبة منها بحسب الموضوع) على أن يكون طلب الرأي ملزمًا قبل التشريع.
- العمل على تحديث وتعديل في النص القانوني للموظفين والنظام الأساسي للرابطة.
- وقف العمل بالمادة التي تلزم المهندسين/ات بالاستحواذ على أذونات قبل إبداء الرأي والتعبير، لتتماشى مع الدستور والمعاهدات التي تكفل حق التعبير.
- الحد من صلاحيات الوزير بالتدخل، وحصرها بالمدير العام وابقاء دور الوزير برسم الخطط والاستراتيجيات.
- الحد من صلاحيات مستشاري الوزير بالتدخل بالموظفين/ات.
- التركيز على تطبيق اللامركزية الادارية واعطاء رؤساء الوحدات الصلاحيات اللازمة للقيام بعملهم دون الحاجة الى الرجوع الى الادارة المركزية لأخذ أي قرار.

## بشكل عام:

- وضع إحصاءات عن هجرة المهندسين/ات، والعمل على تشجيع المهندسين باستثمارات داخل النقابة.
- جعل النقابة مكان للنقاش وايجاد الطول (حوار علمي، جدي ومتقدم).
- تشجيع المبادرات وخاصة ال PPPT مع أن تكون النقابة صلة وصل بين جميع أصحاب المصلحة (stakeholders) من القطاع الخاص والقطاع العام.
- العمل على إقرار آليات التصويت الإلكتروني عن بعد.